تحرك عاجل

أب مسجون ظلمًا على خلفية تظاهرات

أمضى بدر محمد، البالغ من العمر 28 عامًا، أكثر من أربعة أعوام رهن الاحتجاز التعسفي، على خلفية تظاهرات ميدان رمسيس التي نُظِّمَت في 16 أغسطس/آب 2013، حينما كان عمره 17 عامًا. وفي يناير/كانون الثاني 2023، حُكِم عليه ظلمًا بالسجن لمدة خمسة أعوام، بعد محاكمة فادحة الجور. ويُحتَجَز في سجن بدر 1 في ظل أوضاع قاسية وغير إنسانية، مع اشتداد درجات الحرارة وعدم توفير ما يكفي من **الطعام. يجب على السلطات المصرية إلغاء الحكم الصادر بحق بدر محمد والإفراج عنه على الفور والسماح له بالسفر إلى النمسا للَم شمله مع زوجته وابنته البالغة من العمر ثلاثة أعوام، التي وُلِدَت خلال سجنه.**

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي
مكتب رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2391 1441
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
X: @AlsisiOfficial

السيد الرئيس،
تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم للإعراب عن بواعث قلقي حيال الاحتجاز التعسفي ***لبدر محمد****، الذي أُدِين وحُكِم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام في 12 يناير/كانون الثاني 2023، بعد محاكمة فادحة الجور أمام إحدى دوائر الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، وذلك على خلفية تظاهرات ميدان رمسيس في 2013. وقد حُرِم من حقوقه في الحصول على دفاع كافٍ وفي تكافؤ الفرص القانونية وفي استجواب شهود الإثبات واستدعاء شهود النفي. وفي أثناء جلسات المحاكمة، التي بدأت بعد اعتقاله في مايو/أيار 2020، أُبقي بدر محمد داخل قفص زجاجي، حيث لم يكن بإمكانه أن يتحدث أو يرى أو يسمع ما يدور خلال إجراءات المحاكمة بشكل كامل. وقد مُنِع من التواصل مع محاميه على انفراد طوال مراحل الحبس الاحتياطي والمحاكمة.*

ويُحتَجَز بدر محمد في سجن بدر 1، المعروف بأوضاعه القاسية وغير الإنسانية التي يقاسيها المُحتَجَزون فيه. فيُسمَح له بزيارات من عائلته لمدة وجيزة مرة واحدة شهريًا، ما لا يُعَد كافيًا لقضاء وقت مع ابنته أمينة البالغة من العمر ثلاثة أعوام، ويتسبب في أضرار شديدة على صحته النفسية. ويُحتجز في زنزانة صغيرة مكتظة مع أربعة محتجزين آخرين. ولا يدخل إلى الزنزانة هواء نقي، بينما تتجاوز درجات الحرارة 40 درجة مئوية في الصيف. ويُسمَح لبدر محمد بالخروج من زنزانته ثلاث أو أربع مرات أسبوعيًا لأقل من ساعة.

ويواصل هو وغيره من المحتجزين الآخرين شكواهم من عدم توفير سلطات السجن ما يكفيهم من الطعام ومياه الشرب. ويُرغَم المُحتَجَزون على شراء الطعام من مقصف (كانتين) السجن على نفقتهم الخاصة. ويخضع السجناء أيضًا للمراقبة بالكاميرات ويتعرَّضون للإضاءة بالمصابيح الفلورية على مدار الساعة، ما يتسبب في آلام ومعاناة شديدتين لهم وينتهك الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وكثيرًا ما تحظر سلطات السجن دخول الكتب والرسائل والورق والأقلام. وحينما تسمح بدخول أي كتب أو رسائل لبدر محمد، تستغرق شهورًا كي تصل إليه.

أحثكم على إلغاء الحكم الجائر بإدانة وسجن بدر محمد، والإفراج عنه على الفور من احتجازه التعسفي، والسماح له بالسفر إلى الخارج للَم شمله مع عائلته في النمسا. وريثما يُفرَج عنه، يجب السماح له بالاتصال بعائلته ومحاميه وتوفير الرعاية الصحية الكافية له واحتجازه في أوضاع تتوافق مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

اعتقلت قوات الأمن بدر محمد في 16 أغسطس/آب 2013، على خلفية تظاهرات ميدان رمسيس، عندما كان عمره 17 عامًا. ووثَّقت منظمة العفو الدولية استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة ضد المتظاهرين والمارة خلال هذه التظاهرات، ما أودى بحياة 97 متظاهرًا. وبحسب المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، كان بدر محمد في محيط ميدان رمسيس، حينما اندلعت أعمال العنف، وركض نحو مسجد الفتح المجاور للاحتماء به، ثم داهمت قوات الأمن المسجد، حيثما حُوصِر عشرات المتظاهرين والمارة، وكان من بينهم جرحى كثيرون، وألقت القبض على بدر محمد والعديد غيره. وبحسب ما جاء في ملف القضية، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، وَرَد اسم بدر محمد كمشتبه به في القضية رقم 8615 لسنة 2013، واستجوبته

نيابة الأزبكية في 19 أغسطس/آب 2013 بدون حضور محام معه. وأُحتُجز بدر محمد تعسفًا مع بالغين في سجن وادي النطرون، ونُقِل إلى مرفق لاحتجاز الأحداث بعد مرور ثلاثة أشهر، وظل هناك إلى أن أُفرِج عنه بكفالة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وبموجب القانون الدولي والمعايير الدولية، لا يجوز اللجوء إلى اعتقال الأطفال أو احتجازهم أو سجنهم إلا كملاذ أخير، ويجب أن يخضع هذا الإجراء للمراجعة المنتظمة وأن يكون لأقصر فترة زمنية مناسبة، وينبغي استخدام بدائل الاحتجاز كلما كان ذلك ممكنًا. وبحسب ما ذكره أقرباؤه، كان بدر يعاني، بعد الإفراج عنه، من اضطراب ما بعد الصدمة وظل يعيش مختبئًا خوفًا من اعتقاله مجددًا. وفي 18 أغسطس/آب 2017، حُكِم على بدر محمد بالسجن لمدة خمسة أعوام غيابيًا بتهم قتل أفراد من الشرطة والشروع في القتل و"تخريب أملاك عامة" و"التظاهر بدون إذن" و"مهاجمة قوات الأمن" و"عرقلة عمل المؤسسات الوطنية"، من بين تهم أخرى.ومَثَل في محاكمة جماعية فادحة الجور شملت 494 متهمًا، حُكِم على 43 منهم بالسجن المؤبد، بينما حُكِم على الـ399 الآخرين بالسجن لمدد تراوحت بين خمسة أعوام و15 عامًا، وتضمن هؤلاء ثمانية أطفال. واستند الحكم، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، بشكل كبير إلى التحقيقات مع أفراد من قوات الأمن وموظفين حكوميين آخرين وروايات شهود العيان منهم.

وألقت قوات الأمن القبض على بدر محمد أمام زوجته – وهي مواطنة نمساوية – خلال تناول وجبة الإفطار في شهر رمضان في 11 مايو/أيار 2020. وأُحيل لإعادة محاكمته أمام إحدى دوائر الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة في يوليو/تموز 2020. وبحسب ما ذكره محامون، كان يُلقى القبض على متهمين جدد و/أو يُضافون إلى القضية كل شهر، ما أدى إلى تأخير إجراءات المحاكمة كثيرًا. وفي منتصف عام 2022، رفض رئيس هيئة المحكمة طلبات المحامين باستدعاء الشهود أو إعادة فحص الأدلة. وانعقدت جلسات إعادة المحاكمة في بادئ الأمر في قاعة محكمة داخل مجمع سجون طرة، ثم في قاعة محكمة داخل مجمع سجون بدر. وفي 12 يناير/كانون الثاني 2023، أُدِين بدر محمد بـ"الاشتراك في تجمهر [غير قانوني]" و"استعراض القوة المقترن بجريمة القتل العمد" و"الشروع في القتل" و"تخريب أملاك عامة" و"الشروع في استعمال مفرقعات وحيازة أسلحة نارية وبيضاء" من بين تهم أخرى، وحُكِم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام. ومثلما حدث في الحكم الذي صدر بدايةً في أغسطس/آب 2017، استند القاضي الذي ترأس إعادة المحاكمة في حكمه إلى تقارير سرية مُقدَّمة من قوات الأمن، والتي لم يُتَح للمتهمين أو محاميهم الاطلاع عليها، وإلى إفادات شهود من أفراد الشرطة وموظفين أمنيين وحكوميين آخرين. وأثار المحامون بواعث القلق بشأن عدم تقديم أي أدلة مادية فيما يتعلق بمشاركة بدر محمد المزعومة في التظاهرات أو أعمال العنف التي وقعت. وقد علمت منظمة العفو الدولية من محامي بدر أن المحكمة لم تأخذ بإفادات شهود الدفاع بأنه لم يشارك في التظاهرات.

وعلمت أيضًا من منظمات حقوقية ومصادر مُطَّلِعة أخرى بإضراب عشرات السجناء على الأقل عن الطعام داخل سجن بدر 1 منذ بداية يونيو/حزيران 2024، احتجاجًا على أوضاع احتجازهم القاسية وغير الإنسانية. ويبدو أن الإضراب عن الطعام قد جاء على إثر الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة، التي تجاوزت 40 درجة مئوية، في ظل رفض سلطات السجن السماح بإدخال مراوح إلى السجناء وقطع الكهرباء الذي تنفذه الحكومة يوميًا في جميع أنحاء البلاد استجابةً لأزمة الطاقة. ويحتج المُحتَجَزون أيضًا على عدم تقديم الرعاية الصحية الكافية، وعلى ما يصفونه هم ونشطاء حقوق الإنسان المصريون بالتفتيش البدني المهين الذي يُجريه مسؤولو السجن، عند إخراج السجناء من زنازينهم لحضور جلسات تجديد مدة حبسهم الاحتياطي أو الذهاب إلى عيادة السجن، من أسباب أخرى. وتتضمن الشكاوى الأخرى التي تَرِد بصورة شائعة سوء معاملة عائلات السجناء خلال زياراتها لذويهم، بما يتضمن إرغامها على الانتظار لساعات تحت أشعة الشمس؛ وخفض الوقت المخصص للسجناء كي يتريضوا خارج زنازينهم؛ وفرض القيود على الزيارات العائلية. ويحتج أيضًا بعض المضربين عن الطعام على حبسهم الاحتياطي المُطوَّل، الذي تجاوز، في بعض الحالات، فترة العامين المنصوص عليها في القانون المصري كأقصى مدة مسموح بها. وبحسب ما ذكرته جمعيات حقوق الإنسان، فرض مسؤولو سجن بدر 1، في ردهم على إضراب السجناء عن الطعام، المزيد من الإجراءات العقابية، التي تضمنت نقل نحو 50 سجينًا إلى سجون في أماكن بعيدة بمحافظة المنيا (الواقعة على بُعد نحو 280 كيلومتر من جنوب القاهرة) ومحافظة الوادي الجديد (الواقعة على بُعد نحو 620 كيلومتر من جنوب غرب القاهرة). ووفقًا لما قاله نشطاء، فرضت سلطات السجن الإجراءات العقابية على السجناء الآخرين بسجن بدر 1، سواءً كانوا مشاركين في الإضراب عن الطعام أو مؤيدين للمضربين عن الطعام، وتضمنت هذه الإجراءات قطع الكهرباء والمياه عمدًا عنهم، والذي يُعَد انتهاكًا للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 يناير/كانون الثاني 2025
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: بدر محمد (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/7047/2023/ar/